بناء نموذج هيكلي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة بين 2005-2019

Building a structural model for evaluating financial performance in commercial banks - A study of a group of Algerian banks for the period between 2005-2019

بن جدو أمينة*	ميهوب مسعود
مخبر lezinru	مخبر lezinru
جامعة برج بوعريريج-الجزائر-	جامعة برج بوعريريج-الجزائر-
Amina.bendjeddou@univ-bba.dz	Messaoud.mihoub@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 05 /2021/05 تاريخ القبول: 27 /2021/05 تاريخ النشر: 12 /2021/07

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج هيكلي للقيام بعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لمجموعة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة بين 2005-2019، باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي. وتم التوصل في هذه الورقة البحثية إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تتبع النمط التقليدي في سيرورة أعمالها، إذ تعتمد بشكل أساسي على الديون وبالتحديد على الودائع في الرفع من سيولتها، كما تعمل على توظيف هذه السيولة من أجل تحقيق أرباح، تسمح لها بالتوازي بتوفير الأمان اللازم.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، النسب المالية، النموذج الهيكلي، البنوك التجارية.

تصنيف *JEL*: G21 ; G19 ; C38

Abstract :

The study aims to build a structural model to carry out the process of evaluating the financial performance of commercial banks, by relying on the financial statements of a group of Algerian banks for the period between 2005-2019, using exploratory and confirmatory factor analysis. It was concluded in this research paper that the Algerian commercial banks follow the traditional pattern in their business process, as they rely mainly on debt, and specifically on deposits, to increase their liquidity, as well as employ this liquidity in order to achieve profits, allowing in parallel to provide the necessary security.

Keywords: evaluation of financial performance, financial ratios, structural model, commercial banks.

JEL classification codes: C38 ;G19 ;G21

*المؤلف المرسل: بن جدو أمينة.

مقدمة:

يعد الهدف الأساسي للبنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وبالتوازي فعليها ترك نسب أمان كافية تسمح لها بإمكانية رد الودائع للعملاء من جهة، ومواجهة مخاطر فشل تحصيل القروض وانخفاض العائد على الاستثمارات من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تعمل على توظيف مواردها بكفاءة وفعالية لضمان سيرورة عملها مع ترك السيولة المعقولة التي تسمح لها بمواجهة مخاطر السحب المفاجئ للودائع، وكذلك العمل على التحكم في ديونها من أجل كسب ثقة العملاء وجذب الودائع.

ومن أجل تحقيق كل هذا فلا بد للبنوك القيام بقياس تطور أداءها المالي وتقييمه، والعمل على تصحيح الانحرافات إن وجدت، لذا تلجأ معظم البنوك إلى استخدام النسب المالية كأداة للقيام بعملية التقييم وذلك لسهولة استخدامها وسهولة قراءة نتائجها وتحليلها.

إن الطرح السابق يقدم إشكالات حقيقية حول أهم النسب الممكن استخدامها في عمليات التقييم، إضافة إلى شكل سيرورة الأداء وفق منظومة، وهي النقاط الواجب الاستعانة فيها بالنماذج الهيكلية.

طرح الإشكالية:

بناء على ما تم ذكره سابقا سيتم طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في:

كيف يمكن بناء نموذج هيكلي يسمح بتقييم الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية انطلاقا من مجموعة من النسب المالية؟

فرضية الدراسة:

باستخدام التحليلين العاملين الاستكشافي والتوكيدي يمكن بناء نموذج هيكلي يسمح بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، حيث ومن خلال ذلك النموذج نفترض إتباع البنوك محل الدراسة للنمط التقليدي في الاعتماد على الودائع كمصدر للتمويل في مقابل تحكم جيد في السيولة وبالحد الذي يعطي المجال المناسب لممارسة النشاط المحقق للربح وفي نفس الوقت المحقق لهامش أمان مقبول يضمن الاستمرارية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك، إذ تعد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك ضرورة حتمية تمكن البنوك من معرفة مركزها المالي، بالإضافة إلى معرفة سيرورة عملها والعمل على اكتشاف الانحرافات في الوقت المحدد ثم العمل على تصحيحها وتجنبها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج هيكلي يسمح لتقييم أداء البنوك التجارية وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من النسب المالية، وكذلك بالاعتماد على التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي. بحيث يمكننا هذا النموذج من إيجاد العلاقات بين مختلف مؤشرات تقييم الأداء للبنوك محل الدراسة والتي تمكننا من معرفة نمط العمل المعتمد من طرف البنوك محل الدراسة.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وهذا بدراسة عينة من البنوك الجزائرية والمتمثلة في (BNA، ABC، AGB)، للفترة الممتدة بين 2005-2019، وذلك بالاعتماد على النسب المالية من خلال القوائم لمالية، ثم القيام باستخراج النموذج الهيكلي وتحليل النتائج بالاعتماد على كل من البرنامج الإحصائي SPSS والبرنامج الإحصائيAMOSS.

الدراسات السابقة:

أ- دراسة: (نعمان محصول وسراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018**، مقال في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 2019):

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (بنكabc الأردن) خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى2018، وتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على أداء البنك محل الدراسة، وذلك من خلال تسليط الضوء على الإطار النظري لتقييم أداء البنوك التجارية وأهميته، والاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنك.

وتم التوصل في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ❖ أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة أمامه؛
- ❖ أن البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر على الرغم من اعتماده على نسب مديونية مرتفعة وهذا بسبب تحقيقه أرباح صافية كبيرة؛
- ❖ أن البنك له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي وقت مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر؛
- ❖ أن البنك محل الدراسة جيد.

ب- دراسة: (إلهام التجاني ومحمود فوزي شعوبي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة2005-2011-**، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2015):

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائريBNA والقرض الشعبي الجزائريCPA، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما الاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية خلال الفترة الممتدة2005-2011، واعتمادا على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين.

توصلت الدراسة إلى ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائريBNA والقرض الشعبي الجزائريCPA.

ج- دراسة: (محمد مدياني وفاطمة الزهراء طلحاوي، **محددات أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري**، مقال في مجلة مجاميع المعرفة، أفريل 2020):

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الخاصة في الجزائر في ظل تطبيق سياسات التحرير المالي، حيث تمثل الإشكال الرئيسي للدراسة في: **ماهي العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري؟**، وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL، من خلال الاعتماد على نسبة ROE (العائد على حقوق الملكية)، وذلك للتعبير على أداء البنوك الخاصة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2016.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تدني مستوى الأداء المالي للبنوك الخاصة يعود في الأساس إلى اعتمادها على الودائع في تكوين رأس المال، والإبقاء على الأدوار التقليدية للبنوك بالشكل الذي يتناقض ومتطلبات التحرير المالي.

I. الإطار النظري للدراسة:

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى ماهية الأداء المالي وعملية تقييمه في البنوك، كما سيتم التطرق إلى أهم النسب المستخدمة كأداة لتقييم الأداء المالي في البنوك.

1.مفهوم الأداء المالي للبنوك:

يعرف الأداء المالي على أنه: " هو أداة لتدارك التغيرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة أو البنك، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كان البنك يواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارته للعمل لمعالجة الخلل" (بوزاغو و بن عومر، 2020، صفحة 325)

2.مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك:

يعرف تقييم الأداء المالي للبنوك على أنه: " الحكم على مدى فعالية القرارات المالية المتخذة وتأثيرها على مردودية البنك على المدى القصير والطويل بالشكل الذي يسمح بمعرفة الوضعية المالية التي تتيح الفرص في السوق، وتحدد المركز التنافسي للبنك" (مدياني و طلحاوي، 2020، صفحة 13)

لذا فتقييم الأداء المالي في البنك هو عملية يتم من خلالها الاعتماد على البيانات المالية للبنك من أجل تحديد كفاءته وفعاليته في تسيير موارده من أجل تحقيق الأرباح، وذلك باستخدام النسب المالية (نسب الربحية، نسب الأمان، نسب التوظيف، نسب المديونية، نسب السيولة).

3.إستخدام النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

يمكن تصنيف النسب المالية الخاصة بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وفق ما يلي:

1.3.نسب الربحية

تبين لنا هذه النسب قدرة البنك على الاستثمار في أمواله بكفاءة وفعالية لتحقيق عائد صافٍ نهائي.(Riahi-Belkaoui, 1998, p. 11) ومن أهم النسب التي يعتمد عليها في عملية تقييم ربحية البنوك ما يلي:

1.1.3.العائد على الأصول (P1)

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والأصول المستخدمة لكسب الأرباح، أي تقيس الأرباح المحققة للبنك جراء استثماره وتوظيفه لأصوله. ويتم قياسه وفق المعادلة التالية: (العائد على الأصول= صافي الربح/ إجمالي الأصول).(Anil, 2007, p. 207)

2.1.3.العائد على حق الملكية (P2)

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق الأرباح جراء استثماراتها في حقوق الملكية، أي الربح الذي يولده 1دينار من حقوق المساهمين، كما يعبر هذا المقياس عن مدى كفاءة البنك في استخدام أمواله لتوليد الربح الصافي. ويحسب كما يلي: العائد على حق الملكية=(صافي الربح/إجمالي حق الملكية)(Lessambo, 2018, p. 221)

3.1.3.نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات(P3)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات، كما يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب. ويحسب وفق العلاقة التالية: نسبة صافي الربح للإيرادات=(صافي الربح/ إجمالي الإيرادات). (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 88)

4.1.3.معدل العائد على الودائع(P4)

يقيس هذا المعدل كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، أي يقيس نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق للبنك التجاري بعد دفع الضرائب. ويتم حسابها وفق المعادلة التالية: معدل العائد على الودائع=(صافي الربح/ إجمالي الودائع). (فهد، 2009، صفحة 60)

2.3.نسب الأمان

تقيس هذه النسب إمكانية البنك من امتصاص الخسائر التي تحدث والناجمة عن التعثر في تسديد فوائد وأقساط القروض أو انخفاض العائد عن الاستثمارات. (آل شبيب، 2015، صفحة 96) وتضم النسب الموالية:

1.2.3. معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية(S1)

وتقيس هذه النسبة المدى الذي تساهم فيه حقوق الملكية في تغطية ودائع البنك والضمان الذي تؤمنه لها في رد الودائع. ويتم حسابها كمل يلي: معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية=(إجمالي حق الملكية/ إجمالي الودائع). (خالدي و بن حبيب، 2015، صفحة 196)

2.2.3. نسبة هامش الأمان (S2)

تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي يتعرض لها البنك إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء. ويتم قياسها وفق المعادلة التالية: نسبة هامش الأمان=(إجمالي حق الملكية/ إجمالي الأصول الخطرة). (هندي، 1996، صفحة 419)

3.2.3. نسبة إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول(S3)

وتقيس هذه النسبة عدد مرات إجمالي الأصول إلى إجمالي حق الملكية. ويتم حسابها كما يلي: نسبة إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول= (إجمالي حق الملكية/ إجمالي الأصول) (سلطان، 2005، الصفحات 206-207)

4.2.3.نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض(S4): تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع. ويتم حسابها كما يلي: نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض= (إجمالي حق الملكية/ إجمالي القروض). (فهد، 2009، صفحة 66)

3.3.نسب التوظيف

تقيس مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتوليد الإيرادات.(Clauss, 2010, p. 47) كما تقيس المدى الذي يتم تحويل الأصول والاستثمارات إلى إيرادات ونقد. (بن عيسى و كربوش، 2020، صفحة 136) . وتشتمل على النسب الموالية:

1.3.3.نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات(A1)

تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة. ويتم حسابها وفق ما يلي: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات= (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الاستثمارات). (فهد، 2009، صفحة 67)

2.3.3.نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول(A2)

وتبين لنا هذه النسبة إمكانية البنك في تشغيل الأصول المدرة للدخل وهي حقوق الملكية والودائع والقروض في تحقيق الإيرادات. (آل شبيب، 2015، صفحة 90)

4.3.نسب المديونية

تقيس هذه النسب مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل،كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنك وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي،ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي. (عفانة، 2019، صفحة 101) وتضم النسب الآتية:

1.4.3.نسبة الرافعة المالية (D1)

تبين لنا هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته. وتحسب كما يلي: نسبة الرافعة المالية= (إجمالي الأصول/ إجمالي حق الملكية). (عزوزة، 2017، صفحة 89)

2.4.3.نسبة إجمالي الديون إلى حق الملكية (D2)

تعتبر مقياس للعلاقة بين رأس المال من قبل الدائنين ورأس المال من قبل المساهمين. كما تبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق المساهمين على الوفاء بالتزامات البنك اتجاه الدائنين في حالة التصفية.

ويتم حسابها كما يلي: نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي حق الملكية= (إجمالي الديون/ إجمالي حق الملكية). (Lessambo, 2018, pp. 227-228)

3.4.3.نسبة إجمالي الديون إلى الأصول (D3)

تشير هذه النسبة إلى المخاطر التي تنتج عنها زيادة أو نقصان استثمارات الدائنين أو استثمار أسهم البنك، أي توضح لنا وضعية البنك تجاه الوفاء بالتزاماته. ويتم حسابها وفق ما يلي: نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول= (إجمالي الديون/ إجمالي الأصول). (Noman & other, p. 8)

4.4.3.نسبة القروض على حق الملكية (D4)

يتم استخدام إجمالي القروض في هذه النسبة على أساس أنها الأكثر سيولة في أصول البنك، ويتم قسمته على إجمالي الودائع كبديل عن الخصوم. وارتفاع هذه النسبة يدل على السيولة المنخفضة بهذا البنك، بينما انخفاض هذه النسبة فيدل على السيولة المرتفعة بالبنك. ويتم حسابها كما يلي: نسبة القروض إلى حق الملكية= (إجمالي القروض/ إجمالي حق الملكية). (Osadume & Ibenta, 2018, p. 27)

5.3.نسب السيولة

تقيس نسب السيولة قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقد، وذلك من أجل الوفاء بالديون قصيرة الأجل. (Melyon, 2007, p. 46)وتضم النسب الموالية:

1.5.3.نسبة النقدية إلى الأصول (L1)

تقيس هذه النسبة قدرة السيولة في مواجهة الطلب على النقدية. ويتم حسابها من خلال: نسبة النقدية إلى الأصول= (إجمالي النقدية/ إجمالي الأصول). (الصيرفي، 2007، صفحة 312)

2.5.3.نسبة النقدية إلى الودائع (L2)

تقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطات الأولية لمواجهة سحوبات ودائعه والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. وتحسب هذه النسبة كما يلي: نسبة النقدية إلى الودائع= (إجمالي النقدية/ إجمالي الودائع). (طالب و العكيلي، 2019، صفحة 90)

3.5.3.نسبة السيولة الجارية (L3)

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة. ويتم حسابها وفق ما يلي: نسبة السيولة الجارية = (إجمالي النقدية/ إجمالي الديون). (آل شبيب، 2015، صفحة 92)

II. بناء نموذج هيكلي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

سيتم التطرق في هذه الدراسة إلى بناء نموذج هيكلي وذلك من خلال الاعتماد على القوائم المالية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية (3بنوك)، والمتمثلة في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، بنك الخليج الجزائر(AGB)، البنك الوطني الجزائري(BNA)، وذلك للفترة الممتدة بين 2019-2005، حيث تضمنت هذه القاعدة من البيانات 17نسبة مالية مصنفة إلى خمسة مجموعات: نسب الربحية (4 نسب)، نسب الأمان(4نسب)، نسب النشاط (2نسب)، نسب المديونية(4نسبة)، نسب السيولة(3نسب).

1.استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة

نحاول في هذه الجزئية استخدام أدوات التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج العوامل الكامنة المفسرة لتغيرات النسب المالية للبنوك المختارة، حيث نعتمد طريقة المركبات الأساسية كوسيلة لدمج النسب ذات الارتباط المقبول في عوامل ذات قدرة تفسيرية مقبولة، وذلك حتى نتمكن من إعطاء تصور نظري يتم على أساسه التطرق إلى تأكيد أو نفي تلك العلاقات النظرية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي كمرحلة قادمة.

إن البيانات المستخدمة تخص سيرورة النسب المذكورة سابقا لـ 3بنوك جزائرية خلال الفترة: 2005-2019، وهو ما يجعلها بيانات البانل (بيانات مقطعية وسلاسل زمنية)، وبتفحص مخرجات برنامج Spss للتحليل العاملي الاستكشافي وبالنظر إلى الجداول المدرجة في الملاحق يمكن ملاحظة ما يلي:

بالنسبة لمصفوفة الارتباط المدرجة في الملحق رقم (01) يمكن ملاحظة أخذ محددات المصفوفات الخاصة بكل مجموعة من النسب (نسب الربحية، نسب الأمان، نسب النشاط، نسب السيولة) لقيم تتجاوز المحك 0.00001 مما يعطي انطباع بعدم وجود إشكالية التعدد الخطي، يضاف إلى ذلك وجود ارتباطات معنوية مقبولة تتجاوز في حدودها الدنيا 60% مما يعطي إمكانية لدمج النسب المستخدمة بكل مجموعة في عوامل كامنة باستخدام طريقة التحليل للمركبات الأساسية، حيث تشكل تلك العوامل في أساسها مؤشرات لتقييم الأداء.

بالنظر إلى الملحق رقم (02) نلاحظ أن الارتباطات عموما في المستوى (تتجاوز 0.5 لكل المجموعات) مما يعني أن حجم العينة مناسب وكافٍ لإجراء التحليل وهو ما يؤشر له اختبار KMO، كما أن اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عند مستوى 5% يدل على اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة.

نلاحظ من مصفوفة Anti-image (المدرجة في الملحق رقم 03) ومن خلال الخلايا القطرية التي تتجاوز عناصرها عتبة 0.5 في كل المجموعات، مما يدل على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى من نفس المجموعة كافٍ لإجراء عمليات التحليل الاستكشافي.

من خلال بيانات الملحق رقم (04) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من النسب المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج:

- **بالنسبة لنسب الربحية P:** تم استخراج عامل كامن واحد يفسر ما مقداره 82.137% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية بـ 3.285 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر من 3 مرات أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

- **بالنسبة لنسب الأمان S:** تم استخراج عامل كامن واحد يفسر ما مقداره 96.781% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية بـ 3.871 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر تقريبا 3 مرات أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

- **بالنسبة لنسب النشاط A:** تم استخراج عامل كامن واحد يفسر ما مقداره 96.475% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية بـ 1.930 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر تقريبا مرة ونصف مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

بالنسبة لنسب المديونية D: تم استخراج عامل كامن واحد يفسر ما مقداره 97.380% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية بـ 3.895 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر 3,5 مرات أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

- **بالنسبة لنسب السيولة L:** تم استخراج عامل كامن واحد يفسر ما مقداره 80.148% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية بـ 2.404 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر مرتين مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

من خلال بيانات الملحق رقم (05) (الخاص بمكونات العوامل المستخرجة انطلاقا من النسب المستخدمة) يمكن استنتاج:

- **مؤشر الربحية:** تم استخراج عامل كامن واحد يمكن اعتباره كمؤشر لقياس الربحية في البنوك التجارية للعينة محل الدراسة، حيث يضم كل مؤشر النسب التالية:P1, P2, P3, P4.

- **مؤشر الأمان:** تم استخراج عامل كامن واحد يمكن اعتباره كمؤشر للأمان في البنوك التجارية الجزائرية، ويضم النسب: S1, S2, S3, S4.

- **مؤشر النشاط:** تم استخراج عامل كامن واحد يمكن اعتباره كمؤشر للنشاط في البنوك التجارية الجزائرية، ويضم النسب: A1، A2.

- **مؤشر السيولة:** تم استخراج عامل كامن واحد يمكن اعتباره كمؤشر للسيولة، ويضم النسب: L1، L2، L3.

انطلاقا مما سبق فقد أعطى التحليل العاملي الاستكشافي تصور نظري لتركيبة مؤشرات الأداء في البنوك التجارية الجزائرية، حيث يمكن الاعتماد على ذلك التصور في بناء نموذج هيكلي يمكن من خلاله القيام بعمليات التقييم، وهي المرحلة التي يمكن الاعتماد فيها على التحليل العاملي التوكيدي في الجزء الموالي من الدراسة.

2.استخدام التحليل العاملي التوكيدي في بناء النموذج الهيكلي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

انطلاقا من النتائج المحصلة للتحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الرئيسية، والتي أفرزت مجموعة من المؤشرات النظرية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال معرفة جودة تمثيلها النظري والعملي بالرغم من إعطائها لتصور ابتدائي، مما يحتم كمرحلة لاحقة إخضاعها للتحليل العاملي

التوكيدي، كما أن موضوع العلاقات الرابطة بين مختلف المؤشرات تستوجب الاستعانة بالنماذج الهيكلية التي نحاول التطرق إليها فيما يلي.

الشكل رقم1: النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات الربحية والأمان والنشاط والمديونية والسيولة

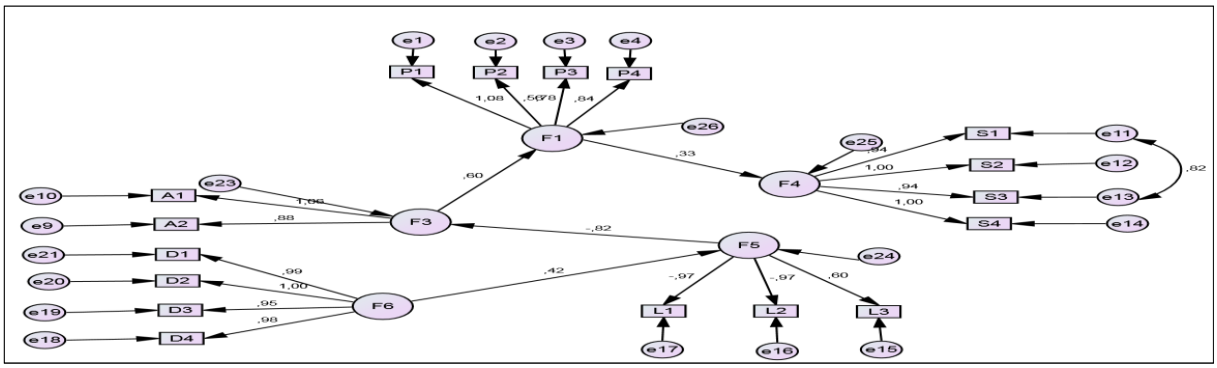

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائجAmos23

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة وجود تقديرات مقبولة إحصائيا للنموذج الهيكلي المقترح، ويدعم هذا التوجه نتائج جدول التقديرات الذي ندرجه فيما يلي:

الجدول رقم1: تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
F5	<---	F6	,005	,002	2,556	,011	
F3	<---	F5	-,238	,058	-4,080	***	
F1	<---	F3	,465	,079	5,902	***	
F4	<---	F1	5,073	1,604	3,164	,002	
P1	<---	F1	1,000				
P2	<---	F1	4,333	,793	5,464	***	
P3	<---	F1	7,967	,815	9,779	***	
P4	<---	F1	1,461	,115	12,719	***	
A2	<---	F3	1,000				
A1	<---	F3	2,103	,140	14,990	***	
S1	<---	F4	1,000				
S2	<---	F4	,890	,050	17,698	***	
S3	<---	F4	,499	,017	30,119	***	
S4	<---	F4	,857	,050	17,205	***	
L3	<---	F5	1,000				
L2	<---	F5	-2,561	,533	-4,802	***	
L1	<---	F5	-1,631	,339	-4,807	***	
D4	<---	F6	1,000				
D3	<---	F6	1,501	,083	18,177	***	
D2	<---	F6	1,369	,038	36,473	***	
D1	<---	F6	1,656	,058	28,664	***	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج Amos23

من الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة تحقق المعنوية الإحصائية لمختلف مقدرات النموذج الهيكلي حيث لا تتجاوز في حدها الأعلى عتبة 5%، وهو ما يستوجب كمرحلة قادمة إخضاع هذا النموذج لمعايير المطابقة.

الجدول رقم2 : قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة أو التجريبية والنموذجية للنموذج

المؤشر	الترجمة العربية له	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر الدالة على وجود مطابقة (قيم المؤشر النموذجية)
مؤشر المطابقة المطلقةAbsolute Fit indice			
X^2	مربع كاي	877,582= درجة الحرية Df=114 الدلالة P=0.000	أن يكون مربع كاي غير دال إحصائيا أي P=0 وأن تكون درجة الحرية أكبر من 0.
مؤشرات الاقتصادParcimony Correction Indices			
ECVI	مؤشر الصدق التقاطعي المتوقع	النموذج الحالي=21,718 النموذج المشبع=6,955 النموذج المستقل=53,224	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
AIC	محك المعلومات لأيكيك	النموذج الحالي=955,582 النموذج المشبع=306,000 النموذج المستقل=2341,840	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
CAIC	محك المعلومات المتسق لأيكيك	النموذج الحالي=1065,042 النموذج المشبع=735,419 النموذج المستقل=2389,554	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائجAmoss23

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات لم تتجاوز الحد المحك أي أن هناك تطابق بين النموذج النظري المقترح وبيانات العينة، إذ أن قيمة مربع كاي كانت(877,582) ودرجة الحرية تساوي(114) ومستوى الدلالة المعنوية دالة إحصائيا (P=0.000) وهذا يعني عدم وجود فروق أو اختلاف بين النموذج المقترح لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وبيانات العينة. ويضاف إلى ذلك محكات مؤشرات الاقتصاد التي تتجاوز فيها نماذجها الحالية نظيرتها المستقلة مما يدل على أن هناك علاقات وارتباطات بين النسب المالية وكذلك ارتباطات بين العوامل الكامنة في النموذج، وهو ما يعني في النهاية أن هناك تطابقا بين النموذج النظري والبيانات المجمعة.

3.تفسير النتائج في ضوء نتائج النموذج الهيكلي المقدر

إن تحقيق النموذج الهيكلي لعلاقات معنوية إحصائيا سواء بين النسب المالية والعوامل الكامنة المستخرجة أو فيما بين العوامل الكامنة ذاتها، كما أن تحقيق معايير مطابقة مقبولة يدفع باتجاه قبوله كنموذج مفسر للأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

من خلال الشكل رقم (01) يمكن ملاحظة أن محور المديونية اعتمد على كل النسب المقترحة والمتمثلة فيD1، D2، D3 ، D4، وفي المقابل اعتماد كل نسب السيولة والمتمثلة في L1، L2، L3، لتكون العلاقة بين المؤشرين (مديونية - سيولة) طردية بقيمة قدرت 0,42 مما يدل على المساهمة الفعالة للديون (وبالتحديد الودائع) في الرفع من سيولة البنوك التجارية، وللتوضيح أكثر وبالرجوع إلى مخرجات جدول التقديرات فمقدرة البنوك على الاستدانة من خلال الاعتماد على الديون بوحدة واحدة يترتب عليه زيادة في السيولة بـ 0.005 وحدة.

كما يتبين لنا من الشكل الهيكلي أن محور النشاط اعتمد على كل النسب المالية المقترحة والمتمثلة في النسبيتين A1، A2، كما يتبين لنا وجود علاقة سلبية بين مؤشر السيولة ومؤشر النشاط بقيمة معيارية تقدر بـ 0,82- وهو وضع طبيعي تؤيده النظرية الاقتصادية باعتبار أن ارتفاع حجم السيولة فوق حدود معينة سيكون له آثار سلبية ناتجة عن عدم توظيف ذلك الفائض مما يدفع إلى تراجع حجم النشاط في مقابل كل زيادة في الأموال السائلة الممكن الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات الجارية أو في ظل عدم المقدرة على توظيفها، وقد قدرت العلاقة الانحدارية بين المؤشرين بـ 0,238- ما يعني أن ارتفاع مؤشر السيولة بوحدة واحدة سيؤثر على النشاط سلبيا بـ 0,238-.

كما يتضح لنا كذلك من الشكل رقم (1) أن محور الربحية اعتمد على كل النسب المالية المقترحة والمتمثلة في P1، P2، P3، P4، وأوجد علاقة إيجابية مع مؤشر النشاط، مما يدل على أن البنوك محل الدراسة تحقق أرباح جراء توظيفها لمواردها المالية بقيمة معيارية تقدر ب 0,60، كما قدرت العلاقة الانحدارية بين المؤشرين ب 0,465 هذا ما يدل على أن ارتفاع مؤشر النشاط بوحدة واحدة يصاحبه ارتفاع في مقدار الربحية يقدر ب 0,465.

يُظهر النموذج الهيكلي أن محور الأمان اعتمد كل النسب المالية والمتمثلة في S1، S2، S3، S4، إضافة إلى اتضاح وجود علاقة ايجابية بين مؤشر الربحية ومؤشر الأمان بقيمة معيارية قدرها 0,33، هذا ما يدل على أن الأرباح المحققة من طرف البنوك محل الدراسة تحقق مستوى أمان كافٍ يمكّنُها من امتصاص الخسائر الناجمة عن التعثر في تسديد فوائد وأقساط القروض أو انخفاض العائد على الاستثمارات، وقد قدرت العلاقة الانحدارية بين المؤشرين ب 5,073 هذا ما يدل على أن ارتفاع مؤشر الربحية بوحدة واحدة يصاحبه ارتفاع في مؤشر الأمان بمقدار 5,073.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن البنوك الجزائرية يتمحور أدائها على الطريقة التقليدية، إذ تعتمد على الديون وبالتحديد الودائع التي تشكل الحجم الأكبر من إجمالي الديون، مما يرفع بالضرورة من مستوى السيولة التي يمكن أن تؤثر عكسيا على النشاط في حال تجاوزت حدود معينة، وهو ما يفرض إيجاد توازن بين مسحوبات العملاء وبين التوظيف لمواردها المالية، هذا التوظيف الذي سيؤدي بالضرورة إلى الرفع من مقدار الربح والذي بدوره يؤدي إلى الرفع من مستوى الأمان، وهي المنظومة الواجب على البنوك الجزائرية التحكم فيها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية من أجل ضمان الاستمرارية.

III. الخاتمة

إن سيرورة عمل البنوك الجزائرية يعتمد في الأساس على النمط التقليدي الذي يقوم على جلب الودائع ومنح القروض وتحصيل الفوائد. ومن خلال النموذج الهيكلي المعتمد في دراستنا تم الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين مؤشر المديونية ومؤشر السيولة، بمعنى أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تعتمد في الرفع من سيولتها على الديون (الرفع المالي) وبالتحديد على الودائع كونها تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الديون؛

- ❖ وجود علاقة سلبية بين مؤشر السيولة ومؤشر النشاط، وهذا ما يدل على توظيف البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة سيولتها من أجل تحقيق الأرباح، مع الاحتفاظ بالسيولة المعقولة لمواجهة خطر السحوبات المفاجئ للودائع؛
- ❖ وجود علاقة إيجابية بين مؤشر النشاط والربحية، وهذا ما يدل على توظيف البنوك التجارية الجزائرية مواردها المالية بكفاءة؛
- ❖ وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الربحية ومؤشر الأمان، هذا ما يدل أن الربحية المحققة من طرف البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة يحقق الأمان الكافِ وبالحد الذي يمكّنُها من امتصاص الخسائر الناجمة عن التعثر في تسديد فوائد وأقساط القروض أو انخفاض العائد عن الاستثمارات.

IV. المراجع

1- Anil, C. (2007). *Fundamentals of Accounting and Financial Analysis (For UPTU).* New Delhi, India: Pearson Education India.

2- Clauss, F. J. (2010). *Corporate Financial analysis with Microsoft excel.* United States: McGraw-Hill.

3- Lessambo, F. I. (2018). *Financial Statements(Analysis and Reporting).* Cham, Switzerland: palgrave macmillan.

4- Melyon, G. (2007). *Gestion financière* (éd. 4). france: Editions Bréal.

5- Noman, S., & other. (s.d.). Consulté le avril 24, 2020, sur https://www.academia.edu/31816009/Collision_of_leverage_and_liquidity_on_banks_profitability_an_empirical_analysis_of_Pakistan_conventional_banking_sector

6- Osadume, R., & Ibenta, S. (2018). Evaluation of the Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria (2001 – 2014). *IIARD International Journal of Banking and Finance , 4* (2).

7- Riahi-Belkaoui, A. (1998). *Financial analysis and the predictability of important economic events.* United States of America: Greenwood Publishing Group.

8- أسماء بوزاغو، و سنوسي بن عومر. (أفريل, 2020). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية- دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز "معسكر". *مجلة مجاميع المعرفة ، 6* (1)، الصفحات 323-335.

9- أماني عزوزة. (جوان, 2017). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة(2008-2013)- دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية. *مجلة دراسات اقتصادية ، 4* (1)، الصفحات 80-104.

10- حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2011). *حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة*. عمان، الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع.

11- خديجة خالدي، و عبد الرزاق بن حبيب. (2015). *أساسيات العمل المصرفي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12- خضرة بن عيسى، و محمد كربوش. (أكتوبر, 2020). قياس القدرة على التعلم التنظيمي بين القوى العاملة وتأثيرها على الأداء المالي للمنظمة (دراسة مقارنة بين المنظمة المبتكرة وغير المبتكرة). *مجلة مجاميع المعرفة ، 6* (2)، الصفحات 129-155.

13- دريد كامل آل شبيب. (2015). *إدارة العمليات المصرفية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

14- علاء فرحان طالب، و صباح حسن العكيلي. (2019). *اختبارات الضغط المصرفي(التصميم،السناريوهات،التطبيقات العملية)*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

15- محمد الصيرفي. (2007). *إدارة المصارف* (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

16- محمد سعيد سلطان. (2005). *إدارة البنوك*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

17- محمد كمال عفانة. (2019). *إدارة الإئتمان المصرفي*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

18- محمد مدياني، و فاطمة الزهراء طلحاوي. (أفريل, 2020). محددات أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري. *مجاميع المعرفة ، 1*، الصفحات 8-22.

19- منير إبراهيم هندي. (1996). *إدارة البنوك التجارية(مدخل اتخاذ القرارات)* (الإصدار ط3). الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.

20- نصر حمود مزنان فهد. (2009). *أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية*. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

V- الملاحق:

ملحق رقم1: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

			نسب الربحية				نسب المديونية				نسب الأمان				نسب السيولة			نسب النشاط		
			P1	P2	P3	P4		D1	D2	D3	D4		S1	S2	S3	S4		L1	L2	L3		A1	A2
Corrélation		P1	1,00	,634	,889	,951	D1	1,00	,990	,944	,971	S1	1,00	,939	,979	,938	L1	1,00	,942	-,558	A1	1,00	,930
		P2	,634	1,00	,676	,518	D2	,990	1,00	,954	,984	S2	,939	1,00	,946	,998	L2	,942	1,00	-,582	A2	,930	1,00
		P3	,889	,676	1,00	,856	D3	,944	,954	1,00	,948	S3	,97	,94	1,0	,94	L3	-,558	-,582	1,00			
		P4	,951	,518	,856	1,00	D4	,971	,984	,984	1,00	S4	,938	,998	,943	1,00	L3	-,558	-,582	1,00			
Sig. (1-tailed)		P1		,000	,000	,000	D1		,000	,000	,000	S1		,000	,000	,000	L1		,000	,000	A1		,000
		P2	,000		,000	,000	D2	,000		,000	,000	S2	,000		,000	,000	L2	,000		,000	A2	,000	
		P3	,000	,000		,000	D3	,000	,000		,000	S3	,000	,000		,000	L3	,000	,000				
		P4	,000	,000	,000		D4	,000	,000	,000		S4	,000	,000	,000								
a. Détermina nt =,009							a. Det=5,409E-5					a. Det= 1,688E-5					a. Det =,074				a. Det=,136		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائجSpss23

ملحق رقم2: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

	نسب الربحية	نسب المديونية	نسب الأمان	نسب النشاط	نسب السيولة
Kaiser-Meyer-OlkinMeasure of SamplingAdequcy	,741	,836	,747	,500	,636
Bartlett's Test of Sphericity Approx. Chi-Square	196,788	411,008	459,727	84,787	109,549
Df	6	6	6	1	3
Sig	,000	,000	,000	,000	,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائجSpss23

ملحق رقم3: مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بالنسب المستخدمة

	نسب الربحية					نسب المديونية					نسب الأمان					نسب النشاط		
	P1	P2	P3	P4		D1	D2	D3	D4		S1	S2	S3	S4		A1	A2
P1	,699[a]	-,381	-,263	-,831	D1	,814[a]	-,791	-,013	,137	S1	,783[a]	,184	-,819	-,224	A1	,500[a]	-,930
P2	-,381	,719[a]	-,369	,398	D2	-,791	,731[a]	-,218	-,615	S2	,184	,718[a]	-,304	-,981	A2	-,930	,500[a]
P3	-,263	-,369	,888[a]	-,212	D3	-,013	-,218	,972[a]	-,170	S3	-,819	-,304	,770[a]	,235			
P4	,831	,398	-,212	,681[a]	D4	,137	-,615	-,170	,868[a]	S4	-,224	-,981	,235	,721[a]			

نسب السيولة			
	L1	L2	L3
L1	,589[a]	-,915	,036
L2	-,915	,583[a]	,202
L3	,036	,202	,939[a]

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائجSpss23

ملحق رقم 4: قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من النسب المستخدمة

Component	مؤشر الربحية			مؤشر المديونية			مؤشر الأمان			مؤشر النشاط			مؤشر السيولة		
	λ	% of Var	Cum %	λ	% of Var	Cum %	λ	% of Var	Cum %	λ	% of Var	Cum %	λ	% of Var	Cum %
	3,285	82,137	82,137	3,895	97,380	97,380	3,871	96,781	96,781		96,475	96,475		80,148	80,148

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائجSpss23

ملحق رقم5: مكونات العوامل المستخرجة من النسب المستخدمة

	نسب الربحية				نسب المديونية				نسب الأمان				نسب النشاط		نسب السيولة		
	P1	P2	P3	P4	D1	D2	D3	D4	S1	S2	S3	S4	A1	A2	L1	L3	L2
1	0,96	0,95	0,93	0,76	,99	,98	,98	,97	,98	,98	,98	,98	0,98	0,98	,95	,94	-,77

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائجSpss23